العرب
الأحد 2020/04/12
السنة 42 العدد 11675

الاستثمار في حقوق المرأة لم يعد ترفا في عالم متغير

التحولات العالمية تفرض مراجعة الأعراف الداعمة للنظرة الذكورية

وظفت الطبيبة المتخصصة في الأمراض الوبائية مونيكا شارما خبرة أكثر من عقدين من العمل مع منظمة الأمم المتحدة في تأليف كتاب دعت من خلاله إلى القطع مع الأعراف والقرارات المعمقة لمبدأ الإقصاء وعدم المساواة، كما طرحت أسئلة من قبيل كيف يمكننا إعادة اكتشاف من نكون ككائنات بشرية في ما وراء العِرق والنوع.

لا للتمييز حسب النوع بعد الآن

محمد الحمامصي
كاتب مصري

القاهرة – طرحت قضية المساواة بين المرأة والرجل بشعارات مختلفة ومن ومنطلقات متفاوتة، وكان الجامع بينها سعي نسوي ومدني نحو تحصيل حقوق المرأة في مواجهة القوة التي تنظم المجتمع، وتعمل في الوقت نفسه على بناء سيادة الذكور.

تستند بعض النساء في معركتهن لتحقيق المساواة إلى أن جذر عدم المساواة الاجتماعية في كل المجتمعات مستمرّ حتى الوقت الحالي، فيما تتواصل الأصوات المنادية بضرورة تحقيق المساواة المجتمعية الكاملة لما في ذلك من صالح للجميع.

ويعتبر البعض أن المساواة التامة مطلب "راديكالي"، في حين يؤكد آخرون، ومنهم الدكتورة مونيكا شارما، الطبيبة المتخصصة في الأمراض الوبائية والتي عملت في هيئة الأمم المتحدة لأكثر من عشرين عاما، أن التحوّلات التي تشهدها مختلف المجتمعات، دون استثناء، تفرض مراجعة تلك الأعراف الداعمة للنظرة الذكورية.

مونيكا شارما

لا بد من تغيير الأعراف الاجتماعية الإقصائية

وقدّمت شارما رؤيتها في كتاب حمل عنوان "القيادية.. رحلة نحو التغير الشخصي والمجتمعي"، مطالبة بتغيير الأعراف الاجتماعية الإقصائية وخلق فرص متساوية. وشدّدت على أنه "لا بدّ أن ينخرط المواطنون بشكل نشيط في تغيير الأعراف البليدة، كما لا بدّ أن تفعل نفس الشيء الحكومات والشركات ومؤسسات الأعمال والمنظمات غير الربحية والمجتمع المدني".

وطورت شارما رؤية فكرية شاملة هدفت فيها إلى معالجة حال المجتمعات وتغيير موقع المرأة فيها، معتبرة أن الكتاب هو من أجل كل من هو ملتزم بالعمل على حل المشكلات، سواء كانت محلية أو عالمية، وأن القيادية الراديكالية التحولية فكرة قد آن أوانها، حيث ما زالت أغلب المجتمعات والمؤسسات والمنظمات غير واعية أو لم تتعرض لقوتها وإمكانياتها بعد، وتقاوم التغيير بقوة.

وتقول "يمكننا دائما خلق تأثيرات أعمق، بناء على القرارات التي نتخذها، والاستراتيجيات والبرامج التي نصممها، والسياسات التي نصوغها. إن خفض نسبة وفيات الأمهات يتعلق بتأسيس رعاية الطوارئ للنساء الحوامل، كما يتعلق -أيضا- بكرامة المرأة وصوتها وحقوقها، بغض النظر عن قدرتها على دفع ثمن الخدمات".

إذ لم يعد الاستثمار في حقوق المرأة ترفا، بل ضرورة تقتضي استخدام كل الإمكانات دون تحيز وإقصاء للنهوض بالمجتمعات في ظل التغييرات العالمية والمحلية، وهو لب ما تدعو إليه شارما.

ويعتبر ما يعيشه العالم اليوم من أوقات عصيب، دافعا لتأليف كتاب "القيادية.. رحلة نحو التغير الشخصي والمجتمعي"، إذ أنه بالرغم من فوائد التقدم التكنولوجي التي تصل إلى الكثيرين، إلا أن هناك ملياري شخص على الأقل مُهمَلون تماما، بالإضافة إلى أن الناس سواء كانوا أغنياء أم فقراء، يتأثرون بشكل ما بالعديد من القرارات الكارثية التي اتخذها البشر في الماضي.

وترى الكاتبة أنه حان الوقت للتوقف عن الاستمرار في تأييد بعض القرارات التي نتج عنها تدهور بيئي، وانقراض للأنواع، وصراعات، وقتل، ونزوح ملايين اللاجئين، وظروف معيشية مروعة لواحد من كل سبعة من البشر.

وتتساءل الخبيرة بالأمم المتحدة حول الطرق الفعالة لضبط التشظي وتجاوزه في أماكن العمل، قائلة كيف يمكننا استثمار التطورات التكنولوجية، والفهم الأعمق للإمكانات البشرية، وزيادة القدرة على الاتصال بأفضل شكل من أجل تحويل الأنظمة الاقتصادية والمالية والمعايير الإقصائية؟

وأظهرت العديد من الدراسات والبحوث أن المرأة لا تحظى بفرص متكافئة مع الرجل في أماكن العمل وفي الأنشطة والفعاليات والمجالات العلمية والعملية، وهو ما يعكس تشظي الكفاءات لتُرجّح الكفة لصالح الذكور دون الإناث.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بالوطن العربي -على سبيل المثال- وفقا لدراسة حديثة أعدها صندوق النقد العربي بعنوان "محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة بالدول العربية"، 18.9 في المئة من إجمالي الإناث في سن العمل عام 2017، مقارنة مع 48.7 في المئة للمتوسط العالمي.

وتشير نتائج الدراسة إلى ازدياد التحديات التي تواجه أوضاع مشاركة المرأة في سوق العمل بالدول العربية في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام في هذه البلدان، حيث يشكل معدل بطالة المرأة في هذه الدول البالغ نحو 16.7 في المئة خلال عام 2017 نحو قرابة ثلاثة أضعاف معدل بطالة المرأة المسجل على مستوى العالم البالغ نحو 6 في المئة في نفس العام.

أما في الغرب، ووفقا للدراسة فإن مئات الشركات في بريطانيا كشفت، في عام 2018، عن فارق في الرواتب بين موظفيها من النساء والرجال يصل إلى أكثر من 15 في المئة لصالح الرجال لما يحصلون عليه من أجر في الساعة. ولا يزال معدّل مشاركة النساء في سوق العمل بالولايات المتحدة منخفضا جدّا بالمقارنة مع معدّل مشاركة الرجال، إلّا أن فجوة الأجور بين الجنسين تراجعت بشكل كبير بين العامين 1980 و2018.

وأشار معدّ الدراسة في "مركز بيو للأبحاث" الأميركي المستقل، إلى أن المكاسب التي حقّقتها النساء في أجورهن أتت من النموّ السريع في الوظائف التي تتطلّب مهارات "اجتماعية" وتخصصا نسائيا.

كما لفت الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الـ64 للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، في مارس الماضي، بشكل خاص إلى استمرار الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية وتأنيث الفقر في العديد من المناطق.

ودعا الإعلان المجتمع الدولي إلى العمل جماعيا من أجل القضاء على الصور النمطية التي لا تلائم هذا العصر وتديم التحيزات والممارسات التمييزية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما دعا إلى ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة؛ على سبيل المثال، الوصول إلى العمل اللائق والمساواة في الأجر.

وأثبتت الخبرات المتزايدة للحركات النسوية في العقود الحالية أن تمكين المرأة جعل العالم يسير نحو الأفضل، وهو ما يستوجب تغييرات سريعة وجذرية، ولاسيما في طرق التعامل مع قضايا المرأة.

وتقول شارما إن المحول الراديكالي في محاولة فهم هذه القضايا يسأل أسئلة تتطلب طرقا جديدة في التفكير والفعل.

ولطالما أظهرت الحركة النسوية أنها لا تقتصر على تغيير نظام المرأة فقط والتعامل مع قضاياها بشكل سطحي، بل تتجاوزه إلى الرغبة في التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية، وإزالة العلاقات الاجتماعية القائمة على العلاقة الأبوية بين الفتاة والأب. وهو ما أكدت عليه شارما بالقول "يحركنا التحول الراديكالي في ما وراء الهيمنة والسلطة الأبوية ويخلق نماذج جديدة اجتماعية ومهنية من المساواة، محققا واحديتنا الإنسانية الجوهرية".

وأضافت "يمكن لكل واحد المساهمة في تغيير النموذج الفكري، من خلال إظهار إمكاناتنا كاملة وإيقاف التحيزات المسببة للانقساماته". وسلطت الضوء على الخطوات العملية التي "يمكننا جميعا اتخاذها لتوليد تحول للنموذج الفكري؛ كيف يمكن للحركات الاجتماعية الحالية ومشروعات قطاع الأعمال والحكومات ووسائل الإعلام والمواطنين أن يتآزروا ليصنعوا تأثيرا إيجابيًا ذا معنى في عالم اليوم المعقد ودائم التغيّر".

المرأة أكثر قدرة على التأقلم ولكن «للصبر حدود يا حبيبي»

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

"لا أحد يستطيع إفساد مزاجك ما دمت مكتئبا طوال الوقت".. هذه المقولة التي أطلقها فيلسوف التشاؤمية آرثر شوبنهاور، تنطبق على كل الفئات المستضعفة في المجتمع، قبل الأزمات العامة، أثناءها وبعدها، ذلك أنها لن تخسر شيئا، بل وربما تساوت حظوظها -أو تفوقت- مع من كانوا في مواقع الامتياز عندما تدور الدوائر على أصحاب السطوة والنفوذ.

وضعية المرأة في العالم العربي مثلا، ليست مثالية -إن لم نقل إنها هشة وفي موقع الاستضعاف والاستغلال- لكننا نشاهدها أثناء هذه الجائحة التي أجبرت الجميع على ملازمة البيوت، تقبل بالأمر الواقع وتبذل الجهد المضاعف في سبيل حماية الأطفال وتربيتهم، وتدبر شؤون المعيشة، بالإضافة إلى المساهمة في مبادرات تطوعية نشهدها في بلاد عربية كثيرة، مثل صناعة الكمامات الواقية من هذا الفايروس الذي يعربد في المدن ويفتك بالعباد.

المرأة الزوجة، ورغم ارتباطها بـ"النكديّة" في قاموس النكت والطرائف الشعبية أي إنها ميالة بطبعها، إلى التذمّر والتشكّي والتقريع لأتفه الأسباب، إلّا أن غالبية الدراسات السلوكية والأبحاث الاجتماعية، أثبتت أنها أكثر قدرة على التأقلم من الرجل في الظروف الصعبة والاستثنائية.

لزم الرجل الآن قوقعته مكرها، نفخ كل همومه وإحساسه بالعجز والضيق، على مواقع التواصل الاجتماعي ثم انبرى إلى مشاركة الزوجة بعض أعمالها المنزلية المعتادة، ووقف عند الحجم الحقيقي لأتعابها اليومية وهي تنظر إليه صامتة ولسان حالها يقول: هل قدّرت الآن أسباب ضيقي و"نكدي" في بعض الأحيان.. جرّب القليل مما كنت أعانيه حين كنت أنت "حرا طليقا"، ولا تبالي بما تضيق به هذه الجدران.

وحدها ربة المنزل اليوم، تعرف قيمة الحياة دون حجر صحي، لأنه لا يعرف قيمة الواحات إلا من خبر الصحارى، وذلك انسجاما مع ما قاله الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه "أنا أعرف الحياة معرفة جيّدة لأنّي كنت على وشك فقدانها".

العلم، وكذلك الدراسات الأنثروبولوجية، يربط كلّ منهما قوة تحمّل المرأة باستعدادات بيولوجية تتعلق بأوجاع الحمل والولادة والرعاية والرضاعة، إلى جانب مورثات كانت قد اكتسبتها منذ العصر الماتريركي الأول أي المجتمع الأمومي الذي كان سائدا وتتولى فيه المرأة قيادة الأسرة وتأمين غذائها واستمراريتها في الوقت الذي كان ينعم فيه الرجل بنوع من الراحة وهو يقوم بأدوار ثانوية.

يبدو أن هذا الجنوح إلى الراحة والكسل قد استمر لدى الرجل حتى في العصور اللاحقة التي استلم فيها دفة القيادة ضمن المجتمع البطريركي، وصارت مهمته تقتصر على تأمين لقمة العيش، يضعها بين يدي الزوجة لتتولى طبخها وتوزيعها وتقسيطها على أيام في الأوقات الصعبة، فكأنما هي بمثابة "حكومة تصريف أعمال" عند الأزمات، وفي فترات العجز عن إيجاد موارد خارجية أو اتخاذ قرارات مصيرية.

واستمرت المرأة في لعب دور يثقل الكاهل حتى في مرحلة خروجها إلى سوق العمل، ومساواتها الظاهرية مع الرجل، إلا أن الحقيقة عكس ذلك، فهي قد خرجت "من تحت الدلف إلى تحت المزراب" كما يقول المثل العامي.

أصبحت مهمة المرأة مزدوجة ومتضاعفة، بالإضافة إلى معاناتها من التفرقة وعدم التكافؤ في الفرص، وهو ما دفع بها إلى الانخراط في حركات احتجاجية ذات صبغة مطلبية عُرفت بـ"النسوية".

تحقق للمرأة الكثير مما تصبو إليه في العصر الحديث، لكن يبدو أنها قد وقعت في فخّ أشد وأمر دهاء، إذ تسنى لها ما تطمح إليه من مساواة، ولكن في شطط العيش والفقر والتهميش والعنصرية.

هل عمل الرجل إلى التخفيف من العبء حين نادى متحمسا بالمساواة، وألف في ذلك الكتب وصاغ البيانات الانتخابية.. ألم نلحظ أن غالبية المنادين بتحرر المرأة في بدايات القرن الماضي هم من الرجال (قاسم أمين في مصر والطاهر الحداد في تونس)؟

هل أن هذه النزعة الأنثوية التي تجتاح العالم الآن في التمثيل البرلماني والحكم السياسي، والإدارة الاقتصادية والاجتماعية، ما هي إلا محاولة "توريط" المرأة في ما فشل فيه الرجل، وتشريكها في الخسارة قبل الربح؟

المرأة بدورها، "أكلت الطعم ووقعت في المصيدة" لما تحمست لمساواتها مع الرجل "أكثر من اللازم" فراحت تقبل على أي مبادرة تجعلها في منصب قيادي، ونسيت أن بعض التكليف توريط أكثر منه تفضيل وتشريف.

> **معاناة المرأة من التفرقة وعدم التكافؤ في الفرص دفعاها إلى الانخراط في حركات احتجاجية ذات صبغة مطلبية عرفت بـ«النسوية»**

بعض الحكومات العربية التي تجرب السير في الطريق الديمقراطية بخطى مرتبكة، منحت بعض النساء الفاقدات للأهلية والكفاءة، مسؤوليات قيادية في مواقع القرار، فكانت النتائج مخيبة للآمال، وتحولت هؤلاء السيدات إلى محطات انتقاد وسخرية وتنمر على مواقع التواصل الاجتماعي.

العالم قد يتفاعل إيجابيا مع نائبة في البرلمان ترضع طفلها وتشارك بحماس في النقاشات والمداولات، لكنه لن يتسامح مع زميلة لها وهي تسترق بعض اللحظات لوضع الحمرة على شفتيها، ذلك أن المشهد الأول -في نظر المراقبين الذكوريين- إنساني يدعو إلى التقدير، أمّا الثاني فمائع تبرجي يثير الاشمئزاز والاستخفاف.

مسؤولة حكومية متواضعة الجمال والهندام، في عالمنا العربي -ومهما علا شأنها ونجح برنامجها الانتخابي- هي مثار سخرية وتندر من جمهور الذكور والإناث على مواقع التواصل الاجتماعي، في حين أن مسؤولة حكومية تنعم بنصيب وافر من حسن الإطلالة والأناقة، قد تربك المشهد وتختلف حولها التعليقات بين ذكر معجب يكون آخر اهتمامه هو برنامجها الحكومي، وأنثى تغار من بنات جنسها مهما كانت نجاحاتهن رغم أنها تنتصر لهن، سرا وعلانية، لتبوّء مراكز قيادية.

وضعية المرأة بوجه عام، وسط هذا الحجر الصحي الذي تتفرغ فيه النساء والرجال لمراقبة الأحداث وتفتح فيه الشهية للتعليقات التي تبلغ حد الثرثرة، تبدو ضبابية وموغلة في التناقض والتباين، فهذه زوجة قد "أحبت زوجها من جديد" حين اكتشفت مواهبه في الطبخ ورعاية الأطفال بعيدا عن "رفقة السوء" في المقاهي، وتلك أخرى قد ضاقت بزوجها ذرعا حين رأته يحشر أنفه في كل شيء مثل متقاعد نزق وملول.

الوئام الذي ظهر في حالات كثيرة بين الأزواج في فترة الحجر الصحي، عكرته خلافات أكثر وأشد مأساوية مثلما تدل الأرقام والإحصائيات. نقرأ يوميا، وفي مختلف الصحف بالبلاد العربية والإسلامية، على وجه الخصوص، عن حوادث فظيعة بسبب هذا التقارب الإلزامي بين الأزواج وكأن الأمر يذكّر بالجرائم التي يرتكبها المجرمون في ما بينهم داخل السجون المكتظة.

لا شك أن كورونا قد قلب الطاولة من أمام أصحاب القناعات الراسخة.